

ملكية زراعية

▶ لطلاب الفرقة الثانية - خطة قديمة

استراتيجية التنمية الزراعية

- ▶ دراسة القضايا الرئيسية التي ترتبط بالظروف الزراعية والاقتصادية للمجتمع سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة
- ▶ 1- اختلال التوازن بين السكان والموارد الارضية الزراعية
- ▶ 2- التفتت الحيازي وضالة السعة المزروعة
- ▶ 3- محدودية الموارد المائية
- ▶ 4- الاساليب التكنولوجيا
- ▶ 5- مشاكل العمالة
- ▶ 6- الاجهزة التسويقية
- ▶ تم العمل على تحديث هذه الاستراتيجية بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالانتهاء من إعداد هذه الاستراتيجية الزراعية المستدامة المحدثه،: "رؤية مصر 2030"

دور الحركة التعاونية المصرية 2030

► مع التزام الحركة التعاونية للوفاء

1- بالالتزام مع قرارات الحلف التعاونى الدولى

2- توصيات الامم المتحدة باتخاذ الاقتصاد التعاونى كنظام امثل لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بادرت الجمعية العلمية للتعاونيات المصرية بعمل استراتيجية وطنية للالتزامات السابعة عشر للبرنامج الاممى

► وهناك سؤال عن تجاهل برنامج الحكومة بالرغم من مزايا النظام التعاونى الذى يستهدف صالح المجتمع الا اذا كان هناك فساد خافى فى بعض التعاونيات وهو ما يدعونا للاصلاح والتطوير بدلا من الاستبعاد والتهميش لمواجهة ارتفاع الاسعار وايجاد حلول مع الدولة ليكون لها دور للمساندة فى اعبائها

► اسباب عدم قدرة الحركة التعاونية لتحقيق التنمية
المستدامة التي تتادى بها الدولة

1- غياب الحركة التعاونية عن الانفتاح الدولي والمحلى

- ▶ بالرغم من عضوية الحركة التعاونية المصرية فى الحلف التعاونى الدولى ومنظمة العمل الدولية لم تستثمر لحضور الاجتماعات والمؤتمرات حتى يمكن الاستفادة من التجارب الناجحة
- ▶ ان غياب الحركة نتيجة افتقارنا للكوادر العلمية والفنية وخصوصا ودور رائد الحركة التعاونية المصرية الدكتور كمال حمدى ابو الخير ولقد تمت حاليا توفير معامل لغات عصرية وللحاسب الالى والفديو كونفرانس التى تؤهل شبابنا لسد الفراغ الحالى بالمعهد العالى للدراستات التعاونية والادارية

2- تحديات التمويل والائتمان

► مشكلة التمويل والضمانات الائتمانية التي تعترض التوسع في المشروعات بالمقارنة بالدول الأخرى ولذلك ضرورة إنشاء بنك للتعاون في إطار التحديث أو التحويل مرة أخرى لبنك الائتمان والتعاون الزراعي لمنح والقروض الميسرة كما هو الحال للقطاع العام الخاص علما بأن القروض التي تحصل عليها مصر من البنك الدولي في مجالات التنمية لم تستفد منها القطاع التعاوني

3- غياب نظم الحوكمة

- ▶ هي الاجراءات والقواعد التي تهدف الى تحقيق الكفاءة بحسن اختيار القوى الوظيفية لمحاربة الفساد مع تطبيق منهج الادارى لتحديد السياسات التي تدار فى ظل الشفافية والقيم الاخلاقية والقدرة الفنية
- ▶ لان النظام التعاونى لم يخضع لتطوير نظم الادارة الحديثة القائمة على الاقتصاد الرقمى
- ▶ ان مكافحة الفساد يوفر الشفافية التي تجذب الناس للنظام التعاونى ومبادئ الحاكمة وان غياب الحوكمة ادى الى تعدد جهات الاشراف والسيطرة الحكومية مما ادى الى بعض الانحراف

4- تعدد القوانين المنظمة للاتحادات التعاونية

- ▶ عدم وجود قانون موحد للتعاون يعالج الثغرات التشريعية
- ▶ بعض القوانين تعوق تنفيذ مبدأ التعاون بين التعاونيات
- ▶ علاقة التعاونيات بالدولة يقرها الدستور في اطار دستور 2014 وترجمته الى واقع يوفر المناخ المطلوب

5- الافتقار الى الاعلام التعاونى

- ▶ لا يوجد استراتيجية اعلامية متكاملة تخاطب الراى العام باسلوب يؤهله الفرص المتاحة للاستثمار وتتيح فرص المشاركة بالراى
- ▶ هناك صحافة تعاونية نحتاج الى دعم مالى والدخول بوسائل حديثة لنشر الفكر التعاونى

6- الافتقار الى بنك معلوماتى تعاونى

- ▶ لا بد من ادخال البيانات والمعلومات التى تخص التعاون والاستفادة من التعاونيات الناجحة ودراسة اسباب الفشل فى بعضها لتوضع فى محفظة الازمات
- ▶ ادخال نظم الحوكمة والاقتصاد الرقمى والادارة الالكترونية

7-الافتقاد الى تعاونيات عصرية متخصصة

► عدم انشاء تعاونيات متخصصة ذات أنشطة متعددة لتواكب احتياجات المجتمع التأمين- الخدمات الطبية - المياه والصرف الصحى - الطاقة

8- غياب الدور الاجتماعي للتعاونيات

- ▶ يتميز الاقتصاد التعاوني عن غيره من النظم الاقتصادية الاخرى بكونه يجمع بين شقين هما الشق الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تبينه الكفاءة الاقتصادية للمشروع التعاوني فلا يقاس نجاح المشروع التعاوني بمقدارة الكسب المالي في نهاية السنة فقط بل يقاس بالقدرة على تقديم الخدمات الاجتماعية للاعضاء مع التوازن بين العائد للاعضاء والخدمات الاجتماعية والتجديد المستمر بما يتلائم مع التكنولوجيا لضمان الاستمرار والمنافسة والتفوق

9- نقص الكوادر العلمية المتفرغة والمتخصصة

- ▶ بالرغم من مبادئ التعاون التنظيمية في الاستعانة بالمتخصصين من خارج المنظومة التعاونية الا ان هناك افتقار شديد في التخصصات الادارية والاقتصاد وادارة الازمات وغيرها من الكوادر التي تحتاجها التعاونيات لضمان المنافسة والتفوق

10- غياب الممارسة الديمقراطية السليمة

- ▶ الديمقراطية هي اصل السيادة التي تتمثل في الجمعية العمومية حيث ان لكل عضو صوت واحد مما كان عدد الاسهم التي يمتلكها - والرقابة الجزء الثانى المرتبط بالعضو والمشروع التعاونى -
- ▶ الادارة الذاتية حيث يفخر التعاونيين بانهم يشتركون فى صنع القرار وممارسة حرية الاختيار لان المعلومات والسلطة تبدأ من القاعدة التي تمثل الجمعية العمومية والقمة التي يمثلها مجلس الادارة المنتخب منهم لتكتمل الديمقراطية والرقابة لضمان حسن التطبيق للقرارات والتوصيات

خطة العمل من خلال استراتيجية الحركة التعاونية المصرية 2030

- 1- اسس بناء الاستراتيجية
- 2- مرتكزات تنفيذ الاستراتيجية
- 3- المحددات لبناء الاستراتيجية

اسس بناء الاستراتيجية :

- ▶ 1- الواقعية 2- الشمول 3- التكامل 4- النتائج وتتابع خطط التطوير
- 5- تحقيق التوازن بين القطاعات الخمس 6- تقدير الظروف الخارجية

1- الواقعية

تقوم الاستراتيجية على تقدير واقعي قابل للقياس يمتلك برنامج زمني

2- الشمول

كل قطاعات الحركة التعاونية مع مراعاة الشمول الجغرافي

ج - التكامل

التكامل والشمول لتحقيق اهداف المشروع و غايته بوضوح والنتائج المحددة التي يمكن قياسها والاتفاق عليها مع القطاع العام والخاص

د - تحقيق التوازن

مع القطاعات الخمس للحركة التعاونية في ظل التنسيق والمرونة (الزراعية-الانتاجية -الاستهلاكية - الثروة المائية والاسكانية)

هـ - تقدير الظروف الخارجية

التغيير والتعديل حسب المتغيرات مع الموارد المتاحة وخطة العمل

مرتكزات تنفيذ الاستراتيجية

- ا- رغبة القيادة السياسية في تفعيل دور التعاونيات
تشكيل المجلس الاعلى للتعاون برئاسة الرئيس السيسى وعضوية
رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء الاتحادات التعاونية المعنيين
- ب- امتلاك الاتحادات التعاونية الكوادر البشرية والخبرات الوطنية
- ج- تغيير المفهوم العام لدور مؤسسات المجتمع المدني
لتكون ركيزة لتطوير اداء الاتحادات التعاونية
- د- رعاية وتحمس الكثير من رجال الاعمال الوطنيين والاكاديميين
للمشاركة والاشراف على الانشطة لما لة من تأثير ايجابى

المحددات لبناء الاستراتيجية:

1- عدم تعدد جهات الاشراف المسئولة عن الاتحادات

2- تفعيل دور الاتحادات مع الجهات الحكومية و وضع قوانين وقرارات تتناسب مع عمل الاتحادات التعاونية

3- عدم تميز القطاع الخاص لان ذلك يؤثر بالسلب على المزايا التنافسية لمنتجات وخدمات الاتحادات المختلفة

4- تفعيل القرارات الصادرة من السيد رئيس مجلس الوزراء او الوزراء المعنيين التي من شأنها مساعدة الاتحادات للقيام بدورها